

Distr.
LIMITED

E/CN.4/2004/L.29
8 April 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ٩ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

إسبانيا*، إستونيا*، ألمانيا، أندورا*، آيرلندا، آيسلندا*، إيطاليا، البرتغال*، بلجيكا*،
بولندا*، الجمهورية التشيكية*، الدانمرك*، رومانيا*، سلوفاكيا*،
سلوفينيا*، السويد، سويسرا*، فرنسا، فنلندا*، لاتفيا*، لكسمبرغ*، ليتوانيا*،
مالطة*، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النرويج*، النمسا،
هنغاريا، هولندا، اليونان*: مشروع قرار

٢٠٠٤/... - حالة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تضع في اعتبارها أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما
وردت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإن عليها واجب الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها
في العديد من صكوك حقوق الإنسان والصكوك الإنسانية،

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تضع في اعتبارها أن الاتحاد الروسي طرف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي غيرهما من صكوك حقوق الإنسان الدولية، وفي اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية ضحايا الصراعات المسلحة وفي البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها والمؤرخين ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧،

وإذ تعترف بحق حكومة الاتحاد الروسي في الدفاع، وفقاً للقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان الدولية، عن سلامته الإقليمية، وفي مكافحة الإرهاب والجريمة، وحماية سكانها من الهجمات الإرهابية، بمن فيهم سكان الشيشان،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية والحالة الأمنية في الشيشان،

وإذ تشدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي يقوم على أساس مشاركة شعبية واسعة، وإلى تسوية سلمية للصراع في جمهورية الشيشان تحترم احتراماً كاملاً سيادة الاتحاد الروسي وسلامته الإقليمية،

١- ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة الاتحاد الروسي لضمان تطبيع ظروف الحياة للسكان المدنيين، وبالمحاكمات الأخيرة للعسكريين وما أسفرت عنه من إدانات للعسكريين لارتكابهم جرائم ضد المدنيين في أثناء خدمتهم في جمهورية الشيشان؛

٢- تددين بشدة:

(أ) جميع الهجمات الإرهابية في الشيشان وغيرها في الاتحاد الروسي، هذه الهجمات التي أدى الكثير منها إلى خسائر في الأرواح ومعاناة إنسانية هائلة؛

(ب) الانتهاكات الخطيرة المستمرة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي في الشيشان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، والإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والتعذيب، وسوء المعاملة، والاحتجاز التعسفي والاختطاف؛

٣- تعرب عن قلقها إزاء ما يرد من تقارير عن الصعوبات التي تواجه السكان المحليين في التوصل إلى تحقيقات مناسبة ومقاضاة تضطلع بها أجهزة إنفاذ القانون المحلية والنيابة العامة أو العسكرية عند الاقتضاء في حالات إساءة قوات الأمن التصرف في مجال حقوق الإنسان، وإزاء عدم عودة المشردين داخلياً على أساس طوعي محض؛

٤- تحث حكومة الاتحاد الروسي على ما يلي:

(أ) التعاون مع آليات حقوق الإنسان، بما فيها الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة؛

(ب) تيسير تسليم المعونة الإنسانية بضمان حرية الوصول لمنظمات المعونة الإنسانية دونما عائق إلى الشيشان، وتحسين الظروف الأمنية للعاملين في المجال الإنساني تحسّيناً يتفق والمعايير الأمنية في الأمم المتحدة، والسماح بفتح مكتب فرعي في إنغوشيتيا لمكتب المعونة الإنسانية للمفوضية الأوروبية لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية إلى منطقة شمال القفقاس، بما فيها الشيشان؛

(ج) التعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع مجلس أوروبا، وذلك بطرق منها تيسير نشر التقارير عن الشيشان التي تعدّها لجنة المجلس المعنية بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(د) المسارعة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المقاضاة الكاملة والفورية لجميع مرتكبي هذه الانتهاكات؛

(هـ) القيام في أثناء تطبيق سيادة القانون في الشيشان باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان وصول المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام إلى الشيشان وصولاً حراً وآمناً ودون عراقيل؛

٥- تطلب إلى الإجراءات الخاصة ذات الصلة في اللجنة الاضطلاع ببعثات إلى الشيشان دون تأخير وتقديم تقارير عنها إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

— — — — —